

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والساكن بالقوات المسلحة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والساكن بالقوات المسلحة ؛

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - يسندل بالمواد ٥ و ٩ و ٢٤ و ٨٠ و ٨٦ من القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه النصوص الآتية :

" مادة ٥ - مدة الخدمة التي تعطى الحق في المعاش أو المكافأة هي :

(أ) مدة الخدمة التي يستقطع عنها احتياطي المعاش .

(ب) المدد الإضافية المنصوص عليها بالمادتين ٦ ، ٧ .

(ج) مدة الخدمة التي تقضى في وظيفة حكومية .

(د) مدة الخدمة التي أدت في القوات المسلحة بدرجة مساعد أو ضابط صف أو عسكري متطوع أو مجدد خدمة براتب عال

ويشترط لحساب المدد الموضحة بالبندين (ج، د) رد ما يكون قد صرف من مكافأة أو حصة الحكومة في المال المدخر وفقاً لأحكام القوانين أرقامه لسنة ١٩٠٩ ، ٢٢٠ ، لسنة ١٩٥١ ، ٣١٦ ، لسنة ١٩٥٢ المشار إليها على أن يتم رد هذه المبالغ وفوائدها من تاريخ الحصول عليها حتى تاريخ الأداء بواقع ٢٪ / سنوياً .

كما يجب أداء احتياطي المعاش عن هذه المدد بواقع ٧٪ / من الراتب الأصلي الذي كان يصرف خلال تلك المدة مع حساب فائدة بالمعدل السابق من تاريخ الاستحقاق حتى تاريخ الأداء .

ويقدر الرسم على الجهات المذكورة التي ركبت العدادات خلال الأجل القانوني عن المدة السابقة على تركيبها على متوسط الاستهلاك الكهربي الذي تسجله العدادات خلال ثلاثة أشهر من تاريخ التركيب ولو كان قد تم محاسبتها .

مادة ٢ - تُلغى المادتان (٥) و (٧) من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه مع إعفاء ملاك أجهزة الاستقبال التي تعمل بالبطاريات السائلة من الرسوم الأصلية والإضافية المتأخرة .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار بقانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٥ شعبان سنة ١٣٨١ (٣١ يناير سنة ١٩٦٢)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٢

في شأن استمرار العمل برسوم الإنتاج المعمول بها حتى يوم ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٢

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ٤ لسنة ١٩٣٢ بفرض رسم إنتاج على حاصلات الأرض ومنتجات الصناعة المحلية والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٢ في شأن استمرار العمل بالتعريفات الجمركية ورسوم الإنتاج المعمول بها حتى يوم ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦١ ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - تظل رسوم الإنتاج المعمول بها حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦١ سارية المفعول لمدة سنة تقضى في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٢

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بقانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٦٢ ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٥ شعبان سنة ١٣٨١ (٣١ يناير سنة ١٩٦٢)

جمال عبد الناصر